

علي عبدالله النودل

جامعة القصيم

المملكة العربية السعودية

العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية وبين البيئة التنظيمية والمراجع الخارجي وحجم مجلس إدارة الشركة: دراسة لمحتوى القوائم المالية لشركات التأمين في الدول الخليجية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين البيئة التنظيمية والمراجع الخارجي وحجم مجلس إدارة الشركة في السعودية والإمارات وقطر. توصلت الدراسة من خلال أسلوب تحليل المحتوى لـ 323 قوائم مالية منشورة لـ 68 شركة تأمين للفترة (2009-2014) إلى وجود علاقة معنوية بين مستوى شفافية القوائم المالية وبين البيئة التنظيمية والمراجع الخارجي، إضافةً إلى حجم وربحية الشركة. لذا توصي الدراسة بالتركيز على التشريعات الحكومية ومهنة المراجعة الخارجية لتحسين مستوى شفافية القوائم المالية.

مصطلحات علمية

شفافية القوائم المالية، البيئة التنظيمية، مراجع الحسابات الخارجي، مجلس إدارة الشركة، شركات التأمين، الدول الخليجية.

تعد شفافية التقارير المالية - مدى توفر معلومات معينة في القوائم المالية للشركة - من أهم العوامل المؤثرة في كفاءة الأسواق المالية في توزيع الموارد المتاحة (Gregoriou, 2008)؛ وتستند هذه الجدلية على دور شفافية التقارير المالية في تخفيض أثر المشكلات الناجمة عن عدم تماثل المعلومات (Information asymmetry)، وما ينتج عنها من صعوبات مرتبطة بعقود الوكالة (Agency costs). فكلما كان هناك مستوى أفضل في الإفصاح والشفافية كان هناك درجة أكبر في تماثل المعلومات المتوافرة للأطراف المختلفة في السوق؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قدرة بعض الأطراف في السوق على التحكم والاتجار بالمعلومات الداخلية؛ ومن ثم ارتفاع ثقة المتعاملين في السوق بعدالة التعامل التجاري (Easley and O'Hara, 2004)؛ وينتج عن ذلك زيادة في مستوى كمية وقيمة العمليات والمعاملات التجارية، وتوزيع أمثل للموارد المالية المتاحة في السوق (Fishman and Hagerty, 2017).

تم تسلم البحث في أبريل 2017، وأجيز للنشر في أغسطس 2017.

1989). وعكس ذلك فإن انخفاض مستوى شفافية التقارير المالية في الأسواق المالية يترجم من خلال رفع تكاليف التعاقدات والمعاملات بين الأطراف المختلفة في السوق (Armstrong *et al.*, 2016؛ الأمر الذي يؤدي إلى إحجام عن التعامل وانخفاض في السيولة المتوفرة؛ ومن ثم فشل السوق المالية في تحقيق مستوى كفاءة مناسب قادراً على الوصول إلى توزيع أمثل للموارد المتاحة بين البدائل المختلفة، وعجزها عن المساهمة في تحقيق التنمية المناسبة في الدولة؛ لذا فإن الجهات التشريعية والمنظمات المهنية تسعى جاهدة إلى رفع مستوى شفافية التقارير المالية بنوعيتها الكمي والنوعي من خلال سن التشريعات ورفع جودة معايير المحاسبية والمراجعة وتحسين ممارسات حوكمة الشركات.

وحتى تحقق شفافية التقارير المالية دورها في تسهيل المعاملات التجارية ورفع كفاءة الأسواق المالية فإنه ينبغي أن تتسم بالفائدة لمتخذ القرار؛ بحيث تتصف بأنها ملائمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتوفر بالكمية الكافية، والنوعية المطلوبة، وبالتوقيت والتكلفة المناسبة. تتفق الأدبيات حول تداخل عدد من العوامل في تحديد مستوى وخصائص شفافية التقارير المالية للشركات العامة (Palepu *et al.*, 2000)؛ حيث تشكل هذه العوامل نظام متكامل يعمل على جمع وإنتاج وعرض هذه المعلومات عن الشركات العامة بجانبه الكمي والنوعي (Bushman and Smith, 2003). وتتغير هذه العوامل التي تشكل الأطر التنظيمية لتوفير المعلومات في الأسواق المالية بتغير وتطور التشريعات والممارسات المهنية ذات العلاقة كذلك المرتبطة باللوائح الخاصة بالنشاط والجوانب الاقتصادية والثقافية للمجتمعات، وتلك المرتبطة بالجوانب الفنية لإنتاج هذه المعلومات مثل المعايير المهنية وممارسات الحوكمة، والعوامل المرتبطة بالشركة نفسها كحجم الشركة ومديونيتها؛ تبعاً لذلك يتأثر مستوى الشفافية باختلاف مكونات الأطر التنظيمية من بيئة إلى أخرى ومن صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر (Bushman and Smith, 2003).

ونتيجة لاختلاف هذه العوامل المشكلة لمستوى شفافية التقارير المالية فقد جاءت نتائج الدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة في مستوى شفافية التقارير المالية متباينة سواءً من حيث العوامل المؤثرة في شفافية التقارير المالية، أو قدرة التنظيمات الحكومية في رفع مستوى الشفافية، أو أثر العوامل الاجتماعية والمهنية في تحسين مستوى شفافية التقارير المالية للشركات.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أنه يمكن النظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كبيئة واحدة إلا أن هناك تفاوت في مستوى الشفافية بين هذه الدول وفقاً لـ Global Real Estate Transparency

Index؛ والذي قد يرجع إلى خصوصية كل دولة في جوانب متعددة من أهمها التشريعات والقوانين، وخصائص الأسواق المالية في كل دولة (Al-Masah Capital Limited, 2011).

فمن جانب التشريعات والقوانين تشترك دول مجلس التعاون الخليجي إلى درجة كبيرة في مصادر التشريع وتطوره نتيجة تشابه هذه الدول في مراحل التطور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمنطقة؛ ومع ذلك هناك درجة من الاختلاف في ما بينها من حيث درجة التطور والالتزام بهذه التشريعات (Angell, 2006). ومن جانب خصائص الأنشطة الاقتصادية فهناك تفاوت بين هذه الدول من حيث طبيعة الأنشطة الاقتصادية، والتطور المهني، وانفتاحها على الاستثمارات الأجنبية، وطبيعة الأسواق المالية، والمصادر الأساسية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، وحجم السيولة (Association of Corporate Counsel, 2013). وبشكل خاص هناك خاصيتين لأنظمة وقوانين قطاع التأمين يمكن أن تؤدي إلى اختلاف في مستوى شفافية التقارير المالية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ترتبط الخاصية الأولى بمرحلة نضج قوانين وأنظمة هذا القطاع؛ حيث تعد هذه القوانين حديثة نسبياً في بعض هذه الدول؛ وتتفاوت هذه الدول في درجة تطور هذه الأنظمة والقوانين (Qatar Financial Center, 2016)؛ الأمر الذي أظهر عدم كفاية التشريعات الخاصة بأنشطة التأمين كتلك المتعلقة بالملاءة المالية، والشفافية، أو تلك الخاصة باستثمارات شركات التأمين (Capital Business, 2016) أو في التفاوت بين هذه الدول في ما يتعلق بهذه التطبيقات. على سبيل المثال ذكر (Shehata (2015 أن هذه الدول تختلف في ما بينها حول تطور التشريعات والممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات؛ وأكد (Al-Malkawi et al. (2014 على تميز الإمارات من حيث الالتزام بممارسات الحوكمة الجيدة يليها عمان ثم السعودية مقارنة ببقية الدول في المنطقة.

ترتبط الخاصية الثانية بوجود عدد من أوجه الاختلاف في تنظيم قطاع التأمين، مثل الجهة المشرفة على هذا القطاع، وملكية شركات التأمين، وأساليب التأمين المقبولة في كل دولة. فمن حيث الجهة المشرفة على قطاع التأمين تشرف البنوك المركزية في كل من السعودية وقطر على قطاع التأمين؛ بينما تشرف هيئة تأمين مستقلة عن البنك المركزي على قطاع التأمين في الإمارات؛ كما يوجد في كل من الإمارات وقطر، على خلاف السعودية، مراكز تأمين متخصصة تحتضن عدد كبير من شركات التأمين وشركات إعادة التأمين (Standards & Poor's Ratings Services, 2015)؛ أيضاً يوجد بعض الاختلافات بين هذه الدول من حيث ملكية شركات التأمين؛ ففي السعودية الشركات عامة وتشترك الحكومة في ملكية عدداً محدوداً منها؛ بينما في الإمارات وقطر الشركات عامة وتمتلك الحكومة نسبة مهمة في هذه الشركات (Capital Business, 2016). كذلك تختلف ملكية شركات التأمين في هذه الدول من حيث نسبة تملك الأجانب لهذه الشركات؛ ففي السعودية وقطر هناك عدد من الشركات التي يشترك فيها ملاك أجنبي ولكن ليست بذات النسبة الموجودة في الإمارات. ومن بين

أوجه الاختلاف الأساسية بين هذه الدول في قطاع التأمين أسلوب التأمين المتبع؛ ففي السعودية نص نظام مراقبة التأمين التعاوني السعودي على أن تكون شركات التأمين المسجلة شركات تأمين تعمل وفقاً لأسلوب التأمين التعاوني (نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، 2005)؛ بينما لا يشترط المشرع في كل من الإمارات وقطر أسلوب تأمين معين؛ حيث يوجد عدد من شركات التأمين التقليدية وشركات تأخذ أسلوب التأمين الإسلامي سواء في شكل تأمين تعاوني أو تكافلي.

ومن جانب خصائص الأسواق المالية في كل دولة فهي تختلف في ما بينها إلى درجة يمكن أن تؤثر في مستوى شفافية التقارير المالية لشركات التأمين في جوانب، مثل طبيعة الأسواق المالية، والممارسات المهنية المرتبطة بالتقارير المالية. فمن زاوية طبيعة الأسواق المالية يوجد بعض أوجه الاختلاف بين هذه الدول من حيث حجم السوق المالية ووفرة السيولة، ودور السوق المالي في تمويل الشركات، ونوعية المستثمرين، ودور البيوت الاستثمارية. ففي السوق السعودية مثلاً تمثل تعاملات المستثمرين الأفراد والمؤسسات المحلية نسبة كبيرة تصل إلى 90% من إجمالي عمليات التداول في السوق (تداول، 2014)؛ وتؤدي بيوت الاستثمار المالية دوراً محدوداً (Alkhabeer Capital, 2014)؛ بينما تقل هذه النسبة كثيراً لصالح البيوت الاستثمارية المالية والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية الإماراتية والقطرية. كذلك تختلف هذه الأسواق من حيث الحجم ودورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية؛ فحجم السوق المالي السعودي يسيطر على حوالي 50% من القيمة الإجمالية لجميع هذه الأسواق المالية، و80% من إجمالي عمليات التداول في هذه الأسواق؛ كما تؤدي الأسواق المالية في السعودية دوراً أساسياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية بينما يؤدي التمويل البنكي دوراً أكبر في بقية الدول (Deutsche Bank, 2012). ومن زاوية الممارسات المهنية المرتبطة بالتقارير المالية فهذه الدول تختلف من حيث التنظيم المهني، أو في درجة تطور المهنة وتوافر الكوادر المهنية المؤهلة (Standards & Poor's Ratings Services, 2015).

ولما لهذه الخصائص من تأثير في مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين؛ ومع عدم كفاية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع شفافية القوائم المالية للشركات في دول الخليج العربي؛ فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الآتي:

ما هي العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين البيئة التنظيمية، والمراجع الخارجي، وحجم مجلس الإدارة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر؟

أولاً: أهمية الدراسة

في ظل ما شاهده عدد من الاقتصاديات من أزمات مالية وحالات فساد وإفلاس للشركات، فإن دراسة شفافية التقارير المالية للشركات تعد ذات أهمية كبيرة؛ علاوة على ذلك

فإن الأهمية الخاصة لدراسة مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين في هذه الدول تستند على:

- حاجة الرؤى والإستراتيجيات التي تتبناها هذه الدول-بغرض تنويع مصادر الدخل وتنمية أسواقها المالية - للتعرف إلى واقع شفافية التقارير المالية في أسواقها المالية؛ وذلك للدور الكبير الذي تلعبه شفافية التقارير المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وفي كفاءة توظيف المدخرات الوطنية (Easley and O'Hara, 2004).
- إمكانية مساهمة نتائج هذا البحث في جهود الدول الخليجية نحو توحيد معايير ممارسات قطاع التأمين في ما بينها؛ فمع أن دول مجلس التعاون الخليجي أقرت النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون بقرار المجلس الأعلى في دورته العشرين - 1999 (النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2006)؛ إلا أن هناك اختلاف بين دول المجلس في تنظيم قطاع التأمين، وتفاوت في مراحل نضج القوانين والتشريعات (Standards & Poor's Ratings Services, 2015)؛ وعواقب تحد بشكل عام من نمو هذا القطاع كضعف أنظمة الملاءة المالية ومعايير الشفافية (Capital Business, 2016).
- أهمية مبدأ الشفافية في شركات التأمين كنتيجة لطبيعة نشاطها الرئيس وارتباطه القوي بإدارة المخاطر وممارسات الشفافية.
- مساهمة هذه الدراسة من الناحية العلمية؛ حيث بينت مراجعة الدراسات السابقة ندرة في الدراسات التي تناولت شفافية التقارير المالية في شركات التأمين أو تركيزها على غرض محدد. على سبيل المثال ركزت دراسة السهلي (2011) على الشركات غير المالية في السعودية؛ ودراسة (Alfraih and Almutawa 2014) على السوق الكويتية؛ بينما كان تركيز دراسة (Al-Shammari et al. 2008) على مدى التوافق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

أهداف الدراسة

- في ضوء الغرض الرئيس، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
- قياس علاقة مستوى شفافية التقارير المالية لشركات التأمين بالبيئة التنظيمية.
- قياس علاقة مستوى شفافية التقارير المالية لشركات التأمين بنوعية مكتب المراجعة الخارجي.
- قياس علاقة مستوى شفافية التقارير المالية لشركات التأمين بحجم مجلس إدارة الشركة.

حدود الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في قياس مستوى الشفافية على قائمة ببنود تم تطويرها بناء على معيار التقارير المالية الدولي رقم 4 ومراجعة الدراسات السابقة؛ وهنا ينبغي التأكيد على أنه علاوة على مدى توافر معلومات معينة في التقارير المالية، فإن شفافية التقارير المالية يمكن قياسها أيضاً من أبعاد متعددة؛ مثل جودة الربحية، وجودة ممارسات الحوكمة، وجودة إجراءات الفحص والمراجعة الخارجية؛ لذا فإن مفهوم الشفافية في هذه الدراسة يقتصر على مدى توافر معلومات معينة في هذه القوائم المالية.

اقتصرت الدراسة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر خلال الفترة من 2009 - 2014 نتيجة صعوبة تغطية جميع دول مجلس التعاون الخليجي خاصة وأن جمع البيانات تم بشكل يدوي؛ وعدم توافر جميع البيانات الضرورية لبعض الدول الأخرى من المصدر الرئيس نفسه للبيانات خلال فترة الدراسة كما في الكويت ومملكة البحرين؛ أو إدراج شركات التأمين ضمن قطاع الخدمات والتأمين كما في سلطنة عمان.

ركزت هذه الدراسة على قطاع التأمين بسبب أن التركيز على قطاع واحد سوف يسهل عملية المقارنة بين هذه الدول مع تفادي أثر الاختلاف في طبيعة الصناعة على نتائج الدراسة؛ ولكفاية شركات التأمين في الدول محل الدراسة من حيث العدد والقيمة لغرض الدراسة مقارنة بالقطاعات الأخرى؛ ومحدودية الدراسات التي تناولت شفافية التقارير المالية في شركات التأمين.

ثانياً: الدراسات السابقة

تتفق الأدبيات حول تداخل عدد من العوامل في تحديد مستوى معين من شفافية التقارير المالية للشركات العامة (Palepu *et al.*, 2000)؛ حيث تشكل معاً نظام متكامل يعمل على جمع وإنتاج وعرض هذه المعلومات بجانبه الكمي والنوعي (Bushman and Smith, 2003)؛ وتتنوع عوامل هذا النظام المتكامل بين تلك المرتبطة بالتنظيمات والتشريعات، والمعايير المحاسبية، وآليات الإلزام، وممارسات الحوكمة؛ وبين تلك المرتبطة ببيئة الشركة، والصناعة، والدولة بشكل عام (Brüggemann *et al.*, 2013). وعلى الرغم من هذا الاتفاق في الأدبيات حول معالم هذه العوامل المؤثرة في شفافية التقارير المالية للشركات؛ فإن هناك جدل مستمر حول أهمية كلاً منها في تشكيل درجة الشفافية سواء على مستوى الشركة أو الصناعة أو بين الدول المختلفة (Bushman and Smith, 2003).

من بين هذه العوامل محل الدراسة البيئة التنظيمية للدولة؛ ففي أوساط الأسواق المالية هناك نظريتين تفسران بشكل عام مدى توجه الدولة نحو سن الأنظمة والقوانين. ترى

النظرية الأولى أن عوامل السوق لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل؛ ومن ثم فإن التدخل الحكومي ضروري لحماية المتعاملين من أصحاب السلطة والنفوذ؛ بينما ترى **النظرية الثانية** أن عوامل السوق يمكنها أن تحدد احتياجات السوق من خلال قوى العرض والطلب (Prentis, 2013). تتفق كلا النظريتين على أن المعلومات يتم تزويدها كنتيجة للطلب عليها من قبل الأطراف المتعاملين في الأسواق كما في حالة السلع والخدمات؛ بينما تختلف حول كيفية توفير هذه المعلومات؛ فحسب النظرية الأولى فإن الشفافية وتوفير المعلومات تتحقق أكبر من خلال التدخل الحكومي وفرض التشريعات والأنظمة لتحقيق إفصاح وشفافية أعلى؛ بينما ترى النظرية الثانية أن السوق لديه القدرة الكافية لتحديد مستوى الشفافية المناسبة من خلال آلياته في مكافأة من يقدم مستوى شفافية وجودة أفضل مقارنة بمن يقدم مستوى شفافية أقل (Dodd, 2002).

من هذا المنطلق، حاولت عدد من الدراسات قياس أثر البيئة التنظيمية على مستوى شفافية التقارير المالية؛ أخذت في معظمها شكل دراسة مقارنة لمستوى شفافية التقارير المالية بين عدد من الدول. وجدت هذه الدراسات تباين في مستوى شفافية القوائم المالية نتيجة التباين في توجه المشرع نحو مزيد من القوانين لحماية المستثمرين، وطبيعة اقتصاد الدولة وتقدمه (Morris *et al.*, 2008)، أو نتيجة التباين في مصدر الأنظمة والتشريعات (Morris *et al.*, 2012)، أو في الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية (Al-Shammari *et al.*, 2008).

فمن جانب مصادر التشريعات والأنظمة وأثر ذلك في مستوى شفافية التقارير المالية في الدولة، وجدت دراسة Morris *et al.* (2012) في مقارنة لمستوى الإفصاح في ثمان دول تباين في مستوى شفافية القوائم المالية بين الدول الأنجلوسكسونية وبين الدول التي تعتمد على القوانين؛ حيث انتهت الدراسة إلى أن هناك أثر لمصدر النظام التشريعي بين أن يكون مبني على القانون المدني الإنجليزي (Common Law) مقارنة بتلك الأنظمة المبنية على (Code Law) في مستوى شفافية التقارير المالية؛ وبررت ذلك بتوجه المشرع نحو حماية المستثمرين.

ومن بين المواضع التي ركزت عليها الدراسات السابقة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية في تحسين مستوى شفافية الشركات؛ فمعظم تلك الدراسات أكدت على أن تحسن مستوى شفافية التقارير المالية بتبني معايير التقارير المالية الدولية يرتبط بشكل أساس بقوة ودرجة الالتزام بالتشريعات والأنظمة ذات العلاقة في الدولة. على سبيل المثال فسرت دراسة Daske *et al.* (2008) أسباب عدم ملاحظة التغير في مستوى شفافية التقارير المالية بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية بعدم وجود نظام قوي وآليات تحفز الالتزام بالمعايير الدولية؛ ومن ثم ذكرت أن التغير في الإفصاح سوف يكون محدود على أساس التقدير الضمني بأن المعايير المحاسبية المحلية أكثر ملائمة لبيئة الأنشطة الاقتصادية في الدولة. يظهر ذلك أيضاً في الدراسة التي قام بها Jeanjean and Stolowy (2008) حيث بينت أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة في أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة لم

يؤثر بشكل عام في ممارسات إدارة الربحية بسبب التشريعات والقوانين في كل دولة؛ كذلك تقرير (KPMG 2011) الذي أوضح أن تبني معايير محاسبية لا يكفي في تعديل مستوى شفافية التقارير المالية إذا لم يكن متلائم مع توجه الإدارة نحو إفصاح أفضل مع قوة إلزام للتطبيق في الدولة. وتعطي نتائج الدراسات التي حاولت قياس التداخل بين تبني معايير التقارير المالية الدولية والتنظيمات الأخرى أدلة واضحة على أثر التداخل بين معايير التقارير المالية الدولية وبين التشريعات في الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة من تبني معايير التقارير المالية الدولية؛ ففي دراسة (Watrin and Ullmann, 2012) لم يتبين أثر لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية الدولية في سوق الأوراق المالية في ألمانيا؛ أو على مستوى أوربا (Lepădatu and Pîrnău, 2009)، بسبب التشريعات والأنظمة في الدولة.

ومع الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي تميز المنطقة، فإن هناك قلة في الدراسات التي حاولت مقارنة مستوى شفافية التقارير المالية للشركات في هذه الدول. لعل دراسة (Al-Shammari et al. 2008) تعد من الدراسات القليلة التي حاولت تقديم مقارنة لمدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح في منطقة الخليج العربي؛ فمن خلال عينة شملت 137 شركة في الدول الخليجية خلال الفترة من 1996-2002، وجدت الدراسة التزام أكبر بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في دولة الإمارات والسعودية مقارنة ببقية الدول بسبب وجود مستوى أفضل في ممارسات المراجعة الخارجية، وقوة في الأنظمة ذات العلاقة. كذلك هناك دراسات أخرى بحثت شفافية التقارير المالية على مستوى الدولة الواحدة، مثل السهلي (2011) حيث استخدم مقياس الإفصاح الصادر عن مؤسسة Standard & Poor لقياس درجة الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق السعودي؛ ووجد أن المستوى العام للشفافية في الشركات السعودية يصل إلى 51.01%؛ وانتهى الباحث إلى أن هذا المعدل يعد منخفض مقارنةً بمستوى الإفصاح لدى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية (98.4) بسبب ضعف السوق المالية والتنظيمات في المملكة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ ودراسة (Masry 2015) التي وجدت أثر لضعف الأنظمة والقوانين في السوق المصري على شفافية التقارير المالية؛ حيث أوصت الدراسة بعد ذلك بمزيد من التنظيم لتحسين بيئة الإفصاح والشفافية.

إلى جانب عامل البيئة التنظيمية، فإن هذه الدراسة تهتم أيضاً بتقصي أثر انتشار شركات المراجعة الدولية على مستوى شفافية التقارير المالية. فمع تزايد الشركات العالمية وانتشارها حول العالم أصبحت شركات المراجعة الدولية الكبرى من أهم مقدمي خدمات المحاسبة والمراجعة للشركات العامة في معظم الدول؛ حتى أصبحت سيطرة مكاتب المراجعة الدولية الكبرى (Big 4) هي السمة العامة لمعظم أسواق المراجعة والمحاسبة حول العالم؛ الأمر الذي قد يعني تماثل في التقارير المالية للشركات على المستوى الدولي في مستوى الشفافية. عللت عدد من الدراسات ذلك بأنه يأتي نتيجة لتمييزها بهيكل ورقابة نوعية

محددة، وشبكة من الخبرات والمعرفة العالمية، وقدرات فنية وموارد كبيرة (Girdhar, 2015)؛ الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على التطبيق السليم للمعايير المحاسبية وبجودة عالية مقارنة بمكاتب المراجعة الصغيرة أو المتوسطة، ومن ثم رفع مستوى شفافية التقارير المالية (Phua *et al.*, 2011).

على سبيل المثال ذكر (Demir and Bahadir, 2014) أن الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبرى تحقق التزام أكبر بمتطلبات الإفصاح مقارنة بتلك التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة المتوسطة والصغيرة في سوق إسطنبول المالي؛ كما وجد (Ponce *et al.*, 2016) تأثير لنوعية مكتب المراجعة وهيكل الشركة في مستوى التوافق مع متطلبات الإفصاح في السوق الرومانية. كذلك أكدت دراسة (Hodgdon *et al.*, 2009) على أهمية مكاتب المراجعة الدولية الكبرى في مدى التوافق مع متطلبات الإفصاح وفق معايير التقارير المالية الدولية؛ حيث وجدت علاقة إيجابية بين التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية وبين نوعية مكتب المراجعة وحجم الشركة. وفي دراسة للشركات الكويتية ومدى التزامها بمعايير التقارير المالية الدولية، وجد (Alfraih and Almutawa, 2014) أهمية للمراجع الخارجي على مستوى شفافية التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية الكويتية؛ ووجد السهلي (2011) أن حجم الشركة ونوعية المراجع الخارجي يؤثر في مستوى شفافية التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

العامل الثالث محل اهتمام الدراسة يتعلق بدور مجلس الإدارة وممارسات الحوكمة في مستوى شفافية التقارير المالية لشركات التأمين. فمن أهم أغراض حوكمة الشركات توفير ضمانات كافية لحملة الأسهم حول عدالة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المالية في الشركة؛ والحد من قدرة إدارة الشركة وكبار المساهمين في تضليل الأقلية (Bushman and Smith, 2003)؛ الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات؛ ومن ثم معالجة مشكلات التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة (Armstrong *et al.*, 2016). ومن بين تلك الدراسات من ربط بين مستوى شفافية التقارير المالية وبين ممارسات الحوكمة لدى الشركة كاستقلالية مجلس الإدارة (Torchia and Calabrò, 2016)، وحجم مجلس الإدارة (Cheung *et al.*, 2007)، ودور اللجان في مجلس الإدارة (Samaha *et al.*, 2015).

ففي دراسة (Cheung *et al.*, 2007) للشركات المدرجة في الأسواق المالية في هونج كونج وتايوان تبين أن ممارسات الحوكمة الجيدة تؤدي إلى تحسين مستوى شفافية التقارير المالية؛ حيث ذكرت الدراسة أن حجم مجلس الإدارة وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بشكل كبير بمستوى الإفصاح؛ وقدمت دراسة (Torchia and Calabrò, 2016) أدلة أكثر حول ارتباط مستوى شفافية التقارير المالية بمجلس إدارة الشركة وممارسات الحوكمة؛ حيث سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين استقلالية وحجم مجلس الإدارة ودور الرئيس التنفيذي

في مجلس الإدارة وبين مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية في الأسواق الإيطالية. وجدت الدراسة ارتباط إيجابي وقوي بين استقلالية مجلس الإدارة وبين مستوى شفافية التقارير المالية؛ وارتباط سلبي وقوي بين حجم مجلس الإدارة وبين مستوى شفافية التقارير المالية. وفي دراسة أخرى حاول Akbas (2016) دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات في السوق التركية؛ حيث وجد أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح؛ ولم يجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة وجنس أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة في الشركة على مستوى شفافية التقارير المالية. كذلك أوضحت دراسة بواسطة Moumen et al. (2016) لـ 320 شركة في تسع دول من دول الشرق الأوسط، أن طبيعة تكوين مجلس الإدارة وحجمه يرتبط بشكل إيجابي بمستوى إفصاح الشركة عن مخاطرها. وفي دراسة Mateescu (2015) لأربع دول في الاتحاد الأوروبي، تبين أن حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة يزيد من كمية المعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها من قبل الشركة.

قدم Samaha et al. (2015) تحليل نقدي لـ 64 دراسة اهتمت بالعوامل المؤثرة في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح؛ وأوضحت الدراسة أن معظم نتائج تلك الدراسات تؤكد وجود ارتباط إيجابي بين حجم وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختياري على الشركات؛ وعلى وجود ارتباط سلبي بين دور الرئيس التنفيذي في مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح؛ وفي الخلاصة أكدت دراسة Samaha et al. على أن ذلك التأثير يختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى، ومن نوعية إفصاح إلى آخر، كما يتأثر بقوة الأنظمة في حماية المستثمرين.

إلى جانب تلك العوامل محل اهتمام الدراسة، فإن هناك عدد من العوامل المرتبطة بالشركة نفسها يمكن أن تؤثر في مستوى شفافية القوائم المالية، مثل حجم وربحية وهيكل رأس مال الشركة؛ ففي عدد من الدراسات وجد أن الشركات ذات رأس المال الكبير والتي تعتمد على الأسهم أو الملاك في تمويل نشاطها تميل إلى الإفصاح عن كم أكبر من المعلومات مقارنة بتلك التي تعتمد على الاقتراض. يمكن رؤية أثر تمويل الشركة في مستوى الإفصاح والشفافية من زاوية قدرة الممول على الحصول على المعلومات المطلوبة؛ ففي حالة الشركات التي تقوم بالاقتراض بشكل أساسي لتمويل أنشطتها الاستثمارية تشكل علاقة متميزة مع جهة الاقتراض؛ ومن ثم فإن جهة الاقتراض تستطيع الحصول على المعلومات التي تريدها مباشرة من الشركة بدون الحاجة إلى تلك المعلومات التي يتم نشرها في القوائم المالية ومن ثم فإن كمية المعلومات المنشورة في قوائمها المالية تكون أقل؛ بعكس الحال في حالة الشركات التي تمويل نشاطها من خلال إصدار أسهم جديدة؛ فمثلاً وجد Danielsen et al. (2013) ارتباط قوي بين كمية الإفصاح وبين تكلفة رأس المال؛ حيث تنخفض تكلفة رأس

المال كلما كان هناك شفافية أعلى لدى الشركة. ومن العوامل الأخرى المرتبطة بالشركة نفسها وتؤثر في مستوى شفافية التقارير المالية حجم وربحية الشركة؛ ففي دراسة لشركات الكويتية ومدى التزامها بمتطلبات الإفصاح وجد (Alfraih and Almutawa 2014) من دراسة لـ 181 شركة مدرجة في السوق المالية الكويتية في عام 2010، أن مستوى الإفصاح الإلزامي تراوح بين 41-95 وأن المعدل العام لجميع الشركات وصل إلى 74%؛ وذكر الباحثان أن عوامل مثل عمر ومديونية وحجم وربحية الشركة ونوعية المراجع الخارجي ترتبط بمستوى مرتفع من الإفصاح؛ كما وجد السهلي (2011) ارتباط قوي بين مستوى شفافية التقارير في السعودية وبين حجم الشركة.

ثالثاً: منهجية الدراسة

تتبنى الدراسة المنهج الاستنباطي حيث تم تطوير نموذج الدراسة بناءً على مراجعة الأدبيات السابقة حول شفافية التقارير المالية. تمثل نظرية الوكالة منطلق معظم الدراسات السابقة التي اهتمت بشفافية التقارير المالية على أساس أن المستوى الأفضل من الإفصاح والشفافية يؤدي إلى تخفيض تكاليف عقد الوكالة؛ لذا فإن الوكيل بحكم سيطرته على هذه المعلومات يسعى لتخفيض المشكلات التي قد ترتبط بعقد الوكالة ومن ثم تقليل التكاليف المرتبطة بهذه العقود من خلال الإفصاح والشفافية الأعلى (Armstrong et al. 2016). ومع ذلك فإن الاحتمال قائم لتعارض المصالح بين الوكيل والموكل؛ الأمر الذي قد يحد من تدفق هذه المعلومات؛ ومن ثم مستوى الشفافية وما ينتج عنها من عدم تماثل المعلومات؛ لذا فإن هناك عوامل متعددة يمكن أن تتدخل لتحسين الترابط بين هذه الأجزاء من أجل توفير بيئة أكثر ملائمة لاستمرار العملية التجارية والاقتصادية (Bushman and Smith, 2003). من هذا المنطلق فإن عدد من الدراسات اختبرت ميدانياً أثر عدد من العوامل في مستوى شفافية التقارير المالية بعض هذه العوامل مرتبط بالتشريعات والأنظمة، والمعايير المحاسبية، وآليات مراجعة وتدقيق الحسابات؛ بينما البعض الآخر مرتبط بالشركة نفسها من حيث الحجم وهيكلية الشركة وممارسات الحوكمة لديها.

نموذج الدراسة وفروضها

وفقاً لهذه الدراسة فإن شفافية التقارير المالية بوصفها متغيراً تابعاً حددت على أساس أنها مدى توافر معلومات معينة في القوائم المالية للشركة. ولقياس مستوى التغير في شفافية القوائم المالية لشركات التأمين بوصفها متغيراً تابعاً وارتباط ذلك التغير بمجموعة من المتغيرات المستقلة، فإن الدراسة ركزت على ثلاثة متغيرات رئيسية: البيئة التنظيمية (يعبر عنه بالدولة مقر شركة التأمين) ونوعية مكتب مراجع الحسابات الخارجي (يعبر عنه

بالمراجع الخارجي) وحجم مجلس إدارة الشركة كمتغيرات تفسيرية. وحيث إن الدراسات السابقة أكدت أهمية عوامل أخرى واحتمال تداخلها مع العوامل محل اهتمام الدراسة، فقد تم إدخالها في نموذج الدراسة كمتغيرات ضابطة (Control Variables).

يعكس عنصر البيئة التنظيمية (الدولة مقر الشركة) تطور البيئة التنظيمية وقوتها من حيث حماية المتعاملين في السوق، وما إذا كان هيكل تمويل الشركات قائم على الأسواق المالية، أو على النظام البنكي والاقتراض، وتركيز الأنظمة في الدولة كأن يكون حول الأسواق المالية أو لأغراض ضريبية وطبيعة المعايير المحاسبية. فالدول تختلف في ما بينها في توجهها نحو مزيد من التشريعات لغرض توفير نوعية معينة من المعلومات أو نحو إعطاء مزيد من الحرية لقوى السوق لتحديد ماهية ونوعية البيانات والمعلومات التي تحتاجها (Dodd, 2002). لذا فإن استخدام الدولة مقر الشركة كمؤشر للبيئة التنظيمية يعد من بين المؤشرات التي استخدمت في الدراسات السابقة لقياس أثر الأنظمة والقوانين على مستوى شفافية التقارير المالية، انظر مثلاً: (Morris et al., 2012).

وعلى الرغم من أنه يمكن النظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كبيئة واحدة إلا أن هناك تفاوت في مستوى الشفافية بين هذه الدول؛ حيث ذكر Al-Masah Limited, (2011) أن دولتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين تقع في منطقة متوسطة في الشفافية بشكل عام، بينما تقع بقية دول الخليج في منطقة منخفضة في الشفافية وفقاً لـ Global Real Estate Transparency Index، وقد يرجع ذلك إلى خصوصية كل دولة في جوانب متعددة من أهمها التشريعات والقوانين المتبعة في كل دولة.

ومع أن دول مجلس التعاون الخليجي تشترك إلى درجة كبيرة بتمائل مصادر التشريع لديها من جهة استناده إلى مصادر التشريع الإسلامي (القرآن والسنة)، والتشابه في عمليات التطوير والتشريعات؛ إلا أن هناك تفاوت في ما يتعلق بالتشريعات المرتبطة بقطاع التأمين (Capital Business, 2016). ومن بين الاختلاف في التشريعات القانونية بين هذه الدول والتي يمكن أن يكون لها تأثير في مستوى شفافية التقارير المالية لشركات التأمين: الجهة المشرفة على هذا القطاع، وملكية شركات التأمين، وأساليب التأمين المتبع. كما تختلف إلى حد ما هذه الدول في ما يتعلق بالتشريعات والتنظيمات والوسائل المتبعة لرفع مستوى شفافية التقارير المالية للشركات مثل ممارسات حوكمة الشركات، وطبيعة الأسواق المالية، والجهات المهنية المرتبطة بالتقارير المالية في هذه الدول؛ لذا فإن هذه الدراسة تفترض أن كل دولة تمثل بيئة تنظيمية مختلفة عن الأخرى؛ ومن ثم فإن مستوى شفافية القوائم المالية تختلف من دولة إلى أخرى؛ وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الفرضية الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين الدولة مقر الشركة

يقيس العامل الثاني العلاقة بين نوعية مكتب المراجعة الخارجي وبين مستوى شفافية التقارير المالية للشركة. ذكرت الدراسات السابقة أن انتشار شركات المراجعة الكبرى حول العالم ساعد على تحسين جودة إجراءات المراجعة على المستوى الدولي؛ ومن ثم جودة التقارير المالية ورفع مستوى الشفافية (Ponce *et al.*, 2016; Hodgdon *et al.*, 2009). من أكثر المؤشرات المستخدمة لقياس أثر المراجعة الخارجية على شفافية التقارير المالية الفصل بين شركات المراجعة الدولية الكبرى أو ما يعرف بشركات المراجعة الأربعة الكبرى (Big Audit Firms) وبين غيرها من مكاتب المراجعة الأخرى. ذكرت الدراسات السابقة أن التقارير المالية التي يتم مراجعتها من قبل شركات المراجعة الأربع الكبرى تكون أعلى جودة من تلك التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة المحلية على أساس أن هذه المكاتب تمتلك خبرات وقدرات من الناحية الفنية تجعلها أكثر قدرة على رفع جودة التقارير المالية؛ ومن ثم رفع مستوى شفافية التقارير المالية (السهلي، 2011)، أو في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومن ثم توفير مستوى شفافية أفضل (Phua *et al.*, 2011)؛ أو بسبب أن شركات المراجعة الأربع الكبرى تحرص بشكل أكبر على سمعة المكتب ومن ثم تتمتع باستقلالية أكبر، ولديها آليات ورقابة نوعية تطبق على مستوى دولي؛ الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على تحسين مستوى جودة التقارير المالية (Girdhar, 2015). على هذا الأساس يمكن صياغة الفرضية الآتية:

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين المراجع الخارجي لحسابات الشركة

يعكس العامل الثالث العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين مستوى شفافية التقارير المالية؛ فحيث أوضحت الدراسات السابقة أن هناك علاقة بين ممارسات الحوكمة داخل الشركة وبين مستوى شفافية التقارير المالية للشركات؛ كذلك الدراسات التي بينت العلاقة بين مستوى شفافية التقارير المالية وبين استقلالية مجلس الإدارة (Torchia and Calabrò, 2016)، وحجم مجلس الإدارة (Cheung *et al.*, 2007; Akbas, 2016)، ودور اللجان في مجلس الإدارة (Mateescu, 2015)؛ لذا تفترض الدراسة وجود علاقة بين مجلس إدارة الشركة وبين مستوى شفافية القوائم المالية للشركة. وعلى الرغم من وجود مؤشرات متعددة يمكن استخدامها لقياس علاقة مجلس الإدارة في الشركة بمستوى شفافية القوائم المالية، مثل استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية دور الرئيس التنفيذي في الشركة؛ إلا أن عدم توافر بيانات كافية لهذه المؤشرات جعل استخدام مؤشر حجم مجلس الإدارة أكثر ملائمة لظروف الدراسة؛ لذا اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر حجم مجلس الإدارة لقياس أثر مجلس الإدارة على شفافية القوائم المالية لشركات التأمين على هذا الأساس يمكن صياغة الفرضية الآتية:

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين حجم مجلس إدارة الشركة

إضافة إلى هذه العوامل الثلاثة، فإن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في مستوى شفافية القوائم المالية للشركات؛ وحيث إن أثر هذه العوامل قد يكون متداخلاً مع أثر العوامل الثلاثة محل اهتمام الدراسة؛ فقد استلزم الأمر إدخالها في نموذج الدراسة؛ لذا فإن هذه الدراسة توظف عدد من هذه العوامل، خاصة تلك المرتبطة بالشركة نفسها وسنة إصدار القوائم المالية في نموذج الدراسة لإزالة الأثر الخطي المحتمل لهذه المتغيرات على المتغير التابع؛ بحيث تعكس هذه العوامل حجم ومديونية وربحية الشركة، وعامل الزمن (سنة إصدار القوائم المالية).

بناءً على ذلك يمكن صياغة نموذج الدراسة وفقاً لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$RCT = \beta_0 + \beta_1 SC + \beta_2 UC + \beta_3 QC + \beta_4 AT + \beta_5 BS + \beta_6 TASS + \beta_7 DTA + \beta_8 ROA + \beta_9 CYR + u_i$$

حيث:

RCT معدل شفافية القوائم المالية للشركة.

β_0 قيمة الثابت وتعبر عن القيمة التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة.

SC الشركات التي مقرها المملكة العربية السعودية.

UC الشركات التي مقرها الإمارات العربية المتحدة.

QC الشركات التي مقرها دولة قطر.

AT المراجع الخارجي لحسابات الشركة.

BS حجم مجلس إدارة الشركة.

TASS القيمة اللوغاريتمية لإجمالي أصول الشركة.

DTA المطلوبات إلى إجمالي موجودات الشركة.

ROA العائد إلى إجمالي موجودات الشركة.

CYR سنة إصدار القوائم المالية للشركة.

u_i الخطأ العشوائي.

ويوضح الجدول (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

جدول 1
متغيرات الدراسة وطرق قياسها

ارتباط بالفرضيات	الرمز	المتغيرات	طرق قياسها	تأصيل العوامل المستخدمة في الدراسة
متغير تابع	RCT	معدل شفافية القوائم المالية للشركة.	قيمة 1 في حالة وجود المعلومة، وصفر في حالة عدم توفرها قسمة إجمالي البنود.	
الفرضية الأولى	SC	الشركات التي مقرها المملكة العربية السعودية.	متغير صامت حيث: 1 = الشركات السعودية، 0 = الشركات غير السعودية.	Bushman and Smith, 2003; Morris <i>et al.</i> , 2012
	UC	الشركات التي مقرها الإمارات العربية المتحدة.	متغير صامت حيث: 1 = الشركات الإماراتية، 0 = الشركات غير الإماراتية.	
	QC	الشركات التي مقرها دولة قطر.	متغير صامت حيث: 1 = الشركات القطرية، 0 = الشركات غير القطرية.	
الفرضية الثانية	AT	المراجع الخارجي لحسابات الشركة.	متغير صامت حيث: 1 = شركات المراجعة الدولية الكبرى، 0 = من غير شركات المراجعة الدولية الكبرى.	Hodgdon <i>et al.</i> , 2009; Ponce <i>et al.</i> , 2016
الفرضية الثالثة	BS	حجم مجلس إدارة الشركة.	عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة.	Cheung <i>et al.</i> , 2007; Akbas, 2016
متغيرات ضابطة	TASS	القيمة اللوغاريتمية لإجمالي أصول الشركة.	القيمة اللوغاريتمية لإجمالي موجودات الشركة في نهاية السنة المالية.	السهلي، 2011; Danielsen <i>et al.</i> , 2013; Alfraih and Almutawa, 2014
	DTA	المطلوبات إلى إجمالي موجودات الشركة.	إجمالي المطلوبات إلى إجمالي موجودات الشركة في نهاية السنة المالية.	
	ROA	العائد إلى إجمالي موجودات الشركة.	العائد على إجمالي موجودات الشركة في نهاية السنة المالية.	
	CYR	سنة القوائم المالية للشركة.	سنة إصدار القوائم المالية للشركة.	

وللتأكد من ملائمة نموذج الدراسة، فقد تم القيام ببعض الاختبارات للتحقق من توافر شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد كخواص التوزيع الطبيعي للبواقي، وتجانس التباين خلال فترة النموذج، وعدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة؛ فمن حيث التوزيع الطبيعي للبيانات فقد تم استخدام كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk؛ وتبين أن معامل الالتواء بقيمة أعلى من الصفر وأقل من ثلاثة الأمر الذي يعطي مؤشراً بأن البيانات المستخدمة في الدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً.

كما تم التأكد من عدم وجود علاقة خطية متداخلة عالية بين المتغيرات التفسيرية؛ لما لذلك من تأثير على دقة نموذج الدراسة وما ينتج عنه من خطأ معياري كبير في معاملات الانحدار؛ ومن ثم لن يمثل النموذج القيم الصحيحة؛ حيث أظهرت قيم VIF عدم وجود هذه العلاقة فلم تتعد 5.00. كذلك تؤكد مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة عدم وجود علاقة خطية عالية متداخلة بين المتغيرات المستقلة؛ فكما يتضح من الجدول (2) فإن نتائج معامل بيرسون للارتباط (Correlation(Pearson) تبين أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة منخفضة بشكل عام. يستثنى من ذلك، العلاقة بين متغيرات الدولة مقر الشركة؛ حيث تظهر بعض العلاقات العالية والتي ترجع بشكل أساس إلى استخدام نموذج المتغير الصفري (الصامت) الفرعي لتبويب بيانات الدولة مقر الشركة. للتوضيح، فإنه على سبيل المثال عند تصنيف الشركات إلى: (1) للشركات السعودية و(0) للشركات غير السعودية لبناء متغير (SC): (الشركات السعودية) فإنه ينتج عنه علاقة سلبية وهمية؛ بمعنى إنه إذا لم تكن الشركة سعودية فإنها سوف تكون شركة إماراتية مثلاً؛ ومن ثم يعطي انطباع أن هناك علاقة سلبية على الرغم من عدم وجود هذه العلاقة أصلاً. تظهر هذه الحالة عادة عند بناء متغيرات صامتة (صفريّة) - كما في جنسية الشركة - فرعية من متغير صامت (صفري) أساسي - كما في الدولة مقر الشركة -؛ هذا على خلاف الحالة في متغير المراجع الخارجي حيث لم يتطلب تفرع المتغير الصامت (الصفري) إلى متغيرات فرعية.

جدول 2

مصفوفة الارتباط - CorrelationPearson - للمتغيرات المستقلة

:CYR	:AT	:QC	:UC	:SC	:ROA	:DTA	:TASS	:BS
سنة التقرير المالي	المراجع الخارجي	الشركات القطرية	الشركات الإماراتية	الشركات السعودية	العائد على الشركات الموجودة السعودية	المطلوبات إلى الموجودات	إجمالي الموجودات	حجم مجلس الإدارة
								1
							1	BS: حجم مجلس الإدارة
							0.038	TASS: إجمالي الموجودات
						1	0.103	DTA: المطلوبات إلى الموجودات
					1	0.365	-0.164	ROA: العائد على الموجودات
				1	-0.333	0.365	-0.164	SC: الشركات السعودية
			1	-0.825	0.139	-0.258	-0.041	UC: الشركات الإماراتية
		1	-0.241	-0.350	0.341	-0.198	0.349	QC: الشركات القطرية
	1	0.074	0.079	-0.120	-0.019	-0.052	0.155	AT: المراجع الخارجي
1	0.027	-0.017	-0.096	0.103	0.023	0.141	0.079	0.007
								CYR: سنة التقرير المالي

عينة وبيانات الدراسة

شملت الدراسة 68 شركة تأمين من ثلاث دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تحديداً، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر خلال الفترة من 2009 إلى 2014؛ حيث وصل إجمالي القوائم المالية التي خضعت للدراسة إلى 323؛ وذلك بعد استبعاد عدد من القوائم المالية، إما بسبب أن الشركة لم تبدأ نشاط التأمين بعد، أو لنقص وعدم اكتمال المعلومات المتوافرة في تلك القوائم المالية. تم جمع بيانات الدراسة من قاعدة جلف بيس (Gulfbase) التي تغطي الأسواق الخليجية وتعد مصدراً موثقاً؛ إضافة إلى المواقع الرسمية للأسواق المالية في كل دولة خضعت للدراسة. تخدم هذه الفترة غرض الدراسة سواء من حيث عدد الشركات أو القوائم المالية التي خضعت للدراسة، أو من حيث توفر البيانات واكتمالها لاختبار فروض الدراسة. فكما يتضح من الجدول (3) فإن عينة الدراسة توزعت بين الدول الثلاث بحسب عدد شركات التأمين في كل دولة؛ حيث تأتي عدد القوائم المالية للشركات السعودية الأعلى في العينة نتيجة زيادة عدد شركات التأمين في السوق السعودي مقارنة بعدد شركات التأمين في نظيراتها من الدول التي خضعت للدراسة؛ وحيث إن عدد شركات التأمين في دولة قطر لا يتجاوز خمس شركات فإن جميع الشركات القطرية شملتها الدراسة.

جدول 3

عدد الشركات والقوائم المالية الخاضعة للدراسة

قوائم مالية لـ:	عدد الشركات الخاضعة للدراسة	التقارير المالية خلال سنوات الدراسة						إجمالي القوائم المالية
		2009	2010	2011	2012	2013	2014	
شركات سعودية	35	20	27	30	33	33	33	176
شركات إماراتية	28	20	22	20	21	17	17	117
شركات قطرية	5	5	5	5	5	5	5	30
إجمالي	68	45	54	55	59	55	55	323

ومن حيث الخصائص المالية للشركات التي خضعت للدراسة، فقد تنوعت الشركات من شركات كبيرة إلى متوسطة وصغيرة الحجم؛ فكما يتضح من الجدول (4) فإن إجمالي الموجودات لهذه الشركات تراوح بين 90.5 مليون تقريباً كحد أدنى إلى حوالي 16 مليار كحد أقصى؛ وتراوح رأس مال هذه الشركات من 50 مليون إلى مليار ونصف؛ كما أن الشركات التي خضعت للدراسة تفاوتت بين شركات حققت خسائر خلال هذه الفترة وصلت في الحد الأدنى إلى (590) مليون إلى شركات حققت أرباح وصلت تقريباً إلى 2 مليار. على هذا يمكن القول بأن عينة الدراسة ممثلة لمجتمع شركات التأمين في هذه الدول من حيث حجم الموجودات والتفاوت في المديونية إلى الاختلاف من حيث الربحية.

جدول 4
المؤشرات المالية لعينة الدراسة (بالألف)

بيانات عامة عن الشركات الخاضعة للدراسة:	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
إجمالي الموجودات	90.661	16.097.280	1.414.020	2.003.267
رأس المال	50.000	1.605.404	272.003	241.727
إجمالي المطلوبات	4.405	10.173.773	884.007	1.318.287
حقوق المساهمين	19.071	5.704.783	525.112	801.130
صافي الربح	-590.935	2.130.433	42.385	180.627

تم تجميع البيانات الميدانية باستخدام أسلوب تحليل المحتوى؛ حيث يعد أسلوب تحليل المحتوى من الأساليب التي شاع استخدامها على أساس أنه يعد ملائماً لدراسة آليات التواصل والإخبار التي تصدر في شكل مستندات وتقارير (Neuendorf, 2002). ويعد (Cerf, 1961) من أوائل من استخدم هذا الأسلوب في دراسة التقارير المالية للشركات؛ عندما صمم قائمة لتقصي العلاقة بين تقارير الشركات والقرارات الاستثمارية؛ تبع ذلك مجموعة كبيرة من الدراسات التي تبنت هذا الأسلوب لجمع البيانات، خاصة تلك التي اهتمت بالإفصاح والشفافية. ففي مراجعة لطرق وأساليب البحث في الأدبيات التي اهتمت بقياس الشفافية والإفصاح قدم Hassan and Marston (2010) عرض شامل لأساليب البحوث ووسائل القياس المستخدمة في قياس الشفافية والإفصاح؛ وذكر الباحثان أن أسلوب تحليل المحتوى يعد من الوسائل الشائعة الاستخدام لتجميع البيانات في الدراسات التي تهتم بالشفافية والإفصاح.

وفي توضيح للطرق المستخدمة في أسلوب تحليل المحتوى في الدراسات النوعية، ذكر Hsieh and Shannon (2005) ثلاث طرق لأسلوب تحليل محتوى المستندات والتقارير: الطريقة التقليدية، والمباشرة وطريقة التلخيص. تختلف هذه الطرق عن بعضها البعض من حيث أسلوب ترميز وفحص النصوص؛ حيث تبدأ الطريقة التقليدية من النصوص بدون وجود أدوات مسبقة لفحص هذه المستندات؛ بينما تعتمد الطريقة المباشرة على نظريات معينة أو نتائج الدراسات السابقة ووجود قائمة مسبقة لعملية الفحص والترميز؛ وتعتمد طريقة التلخيص على عمليات المقارنة والتجميع حول مفاهيم عامة محددة.

ومن بين أكثر الطرق استخداماً لدراسة محتوى التقارير المالية الطريقة المباشرة؛ حيث يتم الاعتماد على قائمة يتم إعدادها بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة والمعايير الفنية؛ بناءً على ذلك يتم تجميع وترميز بيانات التقارير المالية على أساسها. وفقاً لذلك تم تصميم قائمة تتضمن 27 بنداً تمثل ثلاثة أبعاد رئيسة للأنشطة في شركات التأمين: عمليات التأمين، وعمليات الاستثمار، والمخاطر المرتبطة بأنشطة شركات التأمين. فطبيعة أنشطة شركات التأمين تتركز حول هذه المحاور الثلاثة؛ فهي تقوم بالحصول على أقساط اكتتابات التأمين ثم استثمارها في مجالات استثمارية مختلفة بغرض تحقيق عائد تسد من خلاله التعويضات عند استحقاقها؛ وخلال هذه الدورة من العمليات تسعى جاهدة للسيطرة وتخفيض المخاطر

علي النودل

المرتبطة بالنشاط (Heyman & Rowland, 2006). لذا تم توزيع 15 بنداً لقياس الشفافية المرتبطة بعمليات التأمين، و3 بنداً لشفافية عمليات الاستثمار في الشركة، و9 بنداً لقياس الشفافية المرتبطة بالمخاطر المرتبطة بأنشطة شركات التأمين. جدول (5) يعرض بنود القائمة التي استخدمت في تحليل محتوى القوائم المالية.

جدول 5
قائمة بنود شفافية القوائم المالية

الانحراف المعياري	المتوسط	البند
1/ شفافية مرتبطة بعمليات التأمين		
0.495	0.573	1/1 عرض قائمة مركز مالي منفصلة لعمليات التأمين عن قائمة المركز المالي الخاصة بالمساهمين.
0.495	0.576	2/1 عرض قائمة نتائج أعمال منفصلة لعمليات التأمين عن قائمة نتائج الأعمال الخاصة بالمساهمين.
0.499	0.542	3/1 عرض قائمة تدفق نقدي منفصلة لعمليات التأمين عن قائمة التدفق النقدي الخاصة بالمساهمين.
0.438	0.743	4/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية الخاصة بتصنيف منتجات التأمين والمنتجات الأخرى لشركة التأمين.
0.230	0.944	5/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية للاعتراف بالأقساط الإجمالية وإيرادات العمولات وأتعاب التأمين.
0.096	0.991	6/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية المرتبطة بالانخفاض في قيمة موجودات التأمين.
0.480	0.641	7/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية المرتبطة بالالتزام المطلق الناشئ عن المطالبات الناتجة من عقود التأمين.
0.124	0.985	8/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية المرتبطة بالمخصصات والاحتياطيات.
0.467	0.319	9/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمشتقات المالية المدجة في عقود التأمين أو عدم وجودها.
0.236	0.941	10/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمبالغ في البيانات المالية الناجمة عن عقود التأمين.
0.354	0.146	11/1 إفصاح الشركة عن بنود وشروط عقود التأمين التي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة المرتبطة بعقود التأمين.
0.156	0.975	12/1 الإفصاح عن السياسة المحاسبية الخاصة بالتزامات عقود التأمين.
0.295	0.904	13/1 الإفصاح عن آلية اختبارا كفاية التزامات التأمين المعترف بها واختبار انخفاض القيمة لأصول إعادة التأمين.
0.481	0.638	14/1 إفصاح عن السياسة الخاصة بإعادة التأمين وما يتعلق بها من أصول والتزامات وإيرادات ومصاريف.
0.371	0.836	15/1 إفصاح الشركة عن المعلومات القطاعية لعمليات التأمين.
2/ شفافية مرتبطة بعمليات الاستثمار		
0.340	0.867	1/2 إفصاح الشركة عن السياسة المحاسبية المرتبطة بالانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية الممثلة في الاستثمارات المتاحة للبيع.
0.406	0.793	2/2 إفصاح الشركة عن السياسة المحاسبية المرتبطة بموجودات غير مالية أخرى.
0.468	0.678	3/2 إفصاح الشركة عن السياسة المحاسبية للأدوات المالية غير المدرجة في سوق نشط.

تابع / جدول 5
قائمة بنود شفافية القوائم المالية

الانحراف المعياري	المتوسط	البنود
3 / شفافية مرتبطة بالمخاطر		
0.146	0.978	1/3 أعطى وصف للمخاطر المرتبطة بالنشاط.
0.419	0.774	2/3 أعطى عرض للافتراضات التي تقوم عليها تقديراتها للمخاطر.
0.236	0.941	3/3 وصف الشركة آلياتها للتعامل مع المخاطر التي تواجه النشاط.
0.415	0.780	4/3 أعطى وصف لتركز مخاطر التأمين.
0.146	0.978	5/3 أعطى وصف لمخاطر الائتمان.
0.111	0.988	6/3 أعطى وصف لمخاطر السيولة بالنشاط.
0.241	0.938	7/3 أعطى وصف لمخاطر السوق بالنشاط.
0.258	0.929	8/3 أعطى وصف لمخاطر رأس المال وكيفية إدارته.
0.438	0.258	9/3 أعطى تأكيدات عن كفاية رأس المال لديها.

تم تطوير بنود القائمة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة؛ كما تم أيضاً الرجوع إلى المعيار الدولي رقم 4 الخاص بعقود التأمين؛ حيث يعد المعيار الدولي رقم 4- عقود التأمين (IFRS 4- Insurance Contracts) أول معيار محاسبي صادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي (International Accounting Standards Board- IASB) يختص بعقود التأمين؛ حيث صدر في مارس 2004 على أن يتم تطبيقه على القوائم المالية التي تبدأ من أو بعد يناير 2005. الغرض الرئيس من إصدار هذا المعيار حسب توضيح مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) هو تحسين عمليات الإفصاح والشفافية المرتبطة بعمليات التأمين، مع تطوير جوانب الممارسات العملية لقضايا الاعتراف والقياس (International Accounting Standards Board- IASB, 2004)؛ حيث يتطلب هذا المعيار إفصاح وشفافية أكثر تفصيلاً لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في الفصل بين القيم في القوائم المالية التي تنشئ من عقود التأمين عن غيرها من عمليات شركات التأمين، ومعلومات أكبر لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بعقود التأمين وأثرها.

بناءً على ذلك، تم فحص القوائم المالية لشركات التأمين محل الدراسة للتأكد من مدى توافر هذه البنود؛ حيث تم تعيين قيمة (1) في حالة وجود المعلومة في القوائم المالية السنوية، وقيمة (صفر) عند عدم توافرها تطبيقاً لأسلوب المتغيرات الصورية (Dummy Variables)؛ وللوصول إلى مستوى الشفافية للشركة في سنة معينة، فقد تم احتساب المتوسط على أساس قسمة إجمالي قيمة البنود التي حصلت عليها الشركة في السنة إلى إجمالي عدد البنود في القائمة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{بنود أفصح عنها} = \frac{\text{شفافية الشركة} * 100}{\text{إجمالي البنود}}$$

رابعاً: نتائج الدراسة

الدراسة الوصفية

بشكل عام، تحتفظ شركات التأمين في الدول محل الدراسة بمستوى شفافية يصل إلى 76.51%؛ ويعد هذا المستوى أعلى مقارنة بمستوى الشفافية التي وجدت الدراسات السابقة التي تناولت بعض الأسواق في الدول الخليجية؛ كدراسة السهلي (2011) التي وجدت أن مستوى شفافية التقارير المالية للشركات غير المالية في السوق السعودي تصل إلى 50.01%؛ ودراسة (Alfraih and Almutawa 2014) للشركات المدرجة في السوق الكويتية التي أشارت إلى مستوى إفصاح إلزامي يصل إلى 74%. وفي المقابل، تعد نتائج هذه الدراسة مقاربة لنتائج دراسة (Al-Shammari et al. 2008)، التي شملت 137 شركة في الدول الخليجية؛ ووجدت أن مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية ارتفع من 68% في عام 1996 إلى 82% في عام 2002، وأنه بالنسبة للشركات السعودية والإماراتية بلغ، 75% بينما في الشركات القطرية وصل إلى 65%.

وبخصوص الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة فإن هذه المتغيرات تنقسم إلى نوعين: متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة. يقصد بالمتغيرات المستقلة المتصلة تلك المتغيرات التي تأخذ قيم متصلة أو قياسية؛ بينما تشير المتغيرات المستقلة المنفصلة إلى تلك المتغيرات الوهمية (الصامت) التي يعبر عنها بالقيمة (1) عند توافر الخاصية محل الدراسة والقيمة (0) في حالة عدم توفرها. يوضح الجدول (6) الإحصاء الوصفي لهذه المتغيرات. فمن جانب حجم مجلس إدارة الشركة فقد تراوح بين 5 أعضاء كحد أدنى إلى 13 عضواً كحد أقصى؛ وفي المتوسط فإن حجم مجلس الإدارة في شركات التأمين في هذه الدول يصل إلى 8.6 عضواً. كذلك شركات التأمين تراوحت بين شركات تأمين كبيرة بإجمالي موجودات وصل إلى حوالي 16 مليار كحد أقصى إلى شركات تأمين صغيرة بإجمالي موجودات وصلت إلى 90.5 مليون تقريباً كحد أدنى. قد يرتبط بهذا الاختلاف أيضاً تفاوت هذه الشركات من حيث نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات أو حتى في العائد إلى إجمالي الموجودات (انظر: الجدول 6).

من جانب آخر فإن إجمالي عدد القوائم المالية التي خضعت للدراسة 323 منها 54% لشركات سعودية، 36% لشركات إماراتية و 10% لشركات قطرية. خضع نسبة عالية 85% من هذه القوائم المالية للمراجعة والتدقيق من قبل إحدى شركات المراجعة الكبرى؛ بينما خضع ما نسبته 15% للمراجعة والتدقيق من قبل مكاتب مراجعة محلية. يعكس هذا التوزيع طبيعة سوق خدمات المحاسبة والمراجعة في الدول محل الدراسة؛ حيث تسيطر شركات المراجعة الدولية الكبرى (Big 4) على خدمات المحاسبة والمراجعة كما في بقية دول العالم (انظر على سبيل المثال: Girdhar, 2015). وأخيراً تغطي القوائم المالية الفترة من 2009 إلى 2014؛ حيث

توزعت هذه القوائم المالية بين هذه السنوات بشكل متقارب. يرجع التفاوت الضئيل بين عدد القوائم المالية في كل سنة إلى عدم اكتمال البيانات في إحدى السنوات أو تزايد عدد شركات التأمين المدرجة في إحدى الأسواق محل الدراسة خلال هذه الفترة، ومع ذلك فإن الدراسة قامت بتوظيف أسلوب الآثار العشوائية الذي يعد مناسباً في مثل هذه الحالة.

جدول 6

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	متغيرات الدراسة
المتغير التابع				
.1347268	.765103	.9630	.3704	RCT معدل شفافية القوائم المالية للشركة.
المتغيرات المستقلة المتصلة - القياسية				
1.703	8.6	13	5	BS حجم مجلس إدارة الشركة.
2.003.266	1.414.020	16.097.280	90.661	TASS القيمة اللوغاريتمية لإجمالي أصول الشركة.
.188963	.61509	.937	.012	DTA المطلوبات إلى إجمالي موجودات الشركة.
.070562	-.00122	.300	-.314	ROA العائد إلى إجمالي موجودات الشركة.
المتغيرات المستقلة الصفرية - الصامتة				
54%		176		SC الشركات التي مقرها المملكة العربية السعودية.
36%		117		UC الشركات التي مقرها الإمارات العربية المتحدة.
10%		30		QC الشركات التي مقرها دولة قطر.
85%		275		AT المراجع الخارجي لحسابات الشركة:
15%		48		شركات المراجعة الدولية الكبرى
				من غير شركات المراجعة الكبرى
14%		45		CYR سنة القوائم المالية للشركة:
17%		54		2009
17%		55		2010
18%		59		2011
17%		55		2012
17%		55		2013
				2014

تحليل الانحدار الخطي المتعدد

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفقاً لأسلوب الخطوات المتعددة (Stepwise) لقياس العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية وبين عدد من العوامل المستقلة؛ وحيث إن نوعية البيانات المستخدمة (Panel Data) فإنه من المهم تحديد أسلوب

التقدير المناسب؛ لذا تم المفاضلة بين نوعين من أساليب التقدير: أسلوب الآثار الثابتة Fixed Effects، وأسلوب الآثار العشوائية Random Effects؛ وتم استخدام اختبار Hausman Test، من أجل المفاضلة بين الأسلوبين. تنص فرضية العدم H_0 فيه على أن الأسلوب المناسب للتقدير هو أسلوب الآثار العشوائية؛ فيما تنص الفرضية البديلة على أن الأسلوب المناسب للتقدير هو أسلوب الآثار الثابتة؛ حيث بينت نتائج الاختبار أن الأسلوب المناسب للتقدير هو أسلوب الآثار العشوائية.

وبشكل عام تبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة جوهرية بين عدد من العوامل التفسيرية ومستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين في هذه الدول. يمكن تصنيف هذه العوامل ذات العلاقة إلى تلك العوامل المرتبطة بالدولة مقر الشركة، والمراجع الخارجي لحسابات الشركة، إضافة إلى العوامل المرتبطة بالشركة والمستخدم في الدراسة كمتغيرات ضابطة. في المقابل لم تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة بين حجم مجلس إدارة الشركة وبين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين.

فكما يتضح من الجدول (7) تم قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع على مرحلتين؛ ففي المرحلة الأولى تم تحليل الانحدار على أساس المتغيرات الضابطة فقط؛ وفي المرحلة الثانية تم إدخال المتغيرات محل اهتمام الدراسة (عوامل الدولة مقر الشركة، والمراجع الخارجي للشركة وحجم مجلس إدارة الشركة) في معادلة تحليل الانحدار الخطي المتعدد. فكما يتبين في الجدول (7) هناك تحسن كبير في معامل التحديد في النموذج الثاني بعد إضافة عوامل الدولة مقر الشركة، والمراجع الخارجي للشركة وحجم مجلس إدارة الشركة؛ حيث ارتفع معامل التحديد في النموذج الثاني إلى 585. ومعامل التحديد المعدل إلى 574. مقارنة بـ 154. و143. في النموذج الأول على التوالي. يؤيد ذلك اختبار معنوية هذا التغير في معامل التحديد (R Square Change) بين النموذج الأول والنموذج الثاني حيث وصل مقدار التغير إلى 431. وF Change إلى 81.383 وهي جوهرية عند مستوى دلالة 1%.

جدول 7

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعوامل المؤثرة في مستوى شفافية التقارير المالية

Collinearity Statistics	Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		النموذج
				Beta	Std. Error	B
VIF						
	.000	21.262		.027	.572	الثابت
1.115	.023	2.287	.125	.000	.000	النموذج الأول: TASS: إجمالي الموجودات
1.031	.000	5.733	.300	.037	.214	المتغيرات DTA: المطلوبات إلى إجمالي الموجودات
1.119	.883	-.148	-.008	.104	-.015	الضابطة ROA: العائد على الموجودات
1.026	.001	3.248	.170	.004	.014	CYR: سنة التقرير المالي
				.392		R
				.154		R Square
				.143		Adjusted R Square
				.1246997		Std. Error of the Estimate
				14.467		F
				.000		Sig.
	.000	17.425		.039	.677	الثابت
1.263	.033	2.141	.088	.000	.000	TASS: إجمالي الموجودات
1.286	.127	1.530	.063	.029	.045	النموذج الثاني: DTA: المطلوبات إلى إجمالي الموجودات
1.371	.000	4.606	.196	.081	.375	المتغيرات مع ROA: العائد على الموجودات
1.032	.001	3.347	.124	.003	.010	CYR: سنة التقرير المالي
4.714	.000	3.873	.306	.021	.083	المتغيرات SC: الشركات السعودية
3.963	.000	-6.298	-.456	.020	-.128	التفسيرية UC: الشركات الإماراتية
1.602	.000	-3.873	-.178	.021	-.083	الأخرى QC: الشركات القطرية
1.095	.006	2.743	.104	.014	.039	AT: نوعية مكتب المراجعة
1.135	.553	-.594	-.023	.003	-.002	BS: حجم مجلس الإدارة
				.765		R
				.585		R Square
				.574		Adjusted R Square
				.0879321		Std. Error of the Estimate
				55.238		F
				.000		Sig.
				.431		R Square Change
				81.383		F Change
				.000		Sig. F Change

ففي النموذج الثاني لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد تحسن معامل التحديد بشكل كبير؛ فبعد إضافة جميع العوامل محل الدراسة وصلت قيمة R^2 إلى 0.585. وأصبحت قيمة $F = 55.238$ (314.8) بمستوى $p < 0.000$ ؛ الأمر الذي يؤكد أهمية العوامل الإضافية في مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين.

فكما يظهر من الجدول (7) فإن القيمة الإحصائية لـ t لعامل الشركات السعودية 3.873 وفي عاملي الشركات الإماراتية والشركات القطرية سالبة بقيمة -6.298 و -3.873 على التوالي؛ وجميع هذه القيم جوهرية عند مستوى معنوية 1%؛ الأمر الذي يؤكد الأهمية الكبيرة للعلاقة بين الدولة مقر الشركة وبين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين؛ لذا فإن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد تؤيد قبول الفرضية: (1) التي تفترض وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين الدولة مقر الشركة؛ ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن البيئة التنظيمية على أساس دولة الشركة تقوم بدور كبير في مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين. تؤيد هذه النتائج الدراسات السابقة التي أكدت أهمية مكون البيئة التنظيمية في كمية ونوعية المعلومات التي يمكن أن تفصح عنها الشركات (Bushman and Smith, 2003)؛ والذي يمكن أن يشمل طبيعة الممارسات السائدة في الشركات المثيلة إضافة إلى التشريعات والمتطلبات القانونية (Palepu et al., 2000)، أو توجهات الدولة في التشريعات القانونية (Morris et al., 2012)، ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقارير المالية الدولية (Al-Shammari et al., 2008).

يرتبط العامل الثاني ذو الأهمية في مستوى شفافية القوائم المالية بنوعية مكتب مراجع الحسابات الخارجي في ما إذا كان من بين إحدى شركات المراجعة الأربعة الكبرى أو من غيرها (المتوسطة والصغيرة)؛ فكما يظهر من الجدول فإن القيمة الإحصائية لـ t لعامل المراجع الخارجي لحسابات الشركة 2.743؛ وهذه القيمة جوهرية عند مستوى معنوية 1%؛ الأمر الذي يؤكد علاقة المراجع الخارجي بمستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين؛ بمعنى أنه كلما كان المراجع الخارجي للشركة من إحدى شركات المراجعة الكبرى (Big 4) فإن مستوى شفافية القوائم لشركات التأمين من حيث كمية المعلومات المتوافرة في هذه القوائم تكون أعلى. بناءً على ذلك فإنه يتم قبول الفرضية: (2) التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين نوعية شركة المراجعة. تؤيد هذه النتائج ما ذكرته الدراسات السابقة حول أهمية المراجع الخارجي في رفع مستوى شفافية التقارير المالية (السهلي، 2011)، وفي الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومن ثم توفير مستوى شفافية أفضل (Phua et al., 2011; Demir and Bahadir, 2014)، وارتفاع درجة الإفصاح للشركات (Alfraih and Almutawa, 2014).

قد يرجع ذلك إلى ما ذكرته عدد من الدراسات بأن ارتباط نوعية المراجع الخارجي بمستوى شفافية القوائم المالية يعود إلى أساليب المراجعة والرقابة النوعية التي تساعد على

تحسين جودة إجراءات المراجعة على المستوى الدولي ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية ورفع مستوى الشفافية (Ponce *et al.*, 2016; Hodgdon *et al.*, 2009)، وفي قدرة هذه الشركات على التطبيق الملائم لمعايير التقارير المالية الدولية ثم توفير مستوى شفافية أفضل (Phua *et al.*, 2011)، أو بسبب المعرفة والمهارات والموارد التي تمتلكها هذه النوعية من شركات المراجعة مقارنة بالمكاتب المحلية المتوسطة والصغيرة (Girdhar, 2015).

على خلاف العاملين السابقين فإن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لم تظهر علاقة بين حجم مجلس إدارة الشركة وبين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين في هذه الدول. فكما يظهر في الجدول (7) فإن القيمة الإحصائية لـ t لعامل حجم مجلس إدارة الشركة قيمة سالبة بلغت -594. وغير جوهريّة عند أي من مستويات المعنوية، الأمر الذي يجعله من الصعوبة قبول الفرضية: 3 التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين وبين حجم مجلس إدارة الشركة. على الرغم من ذلك فإن القيمة السالبة لـ t الإحصائية قد تشير إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة قد يؤدي إلى انخفاض مستوى شفافية القوائم المالية على خلاف ما قد يعتقد. لا تتفق هذه النتائج مع ما ذكره Cheung *et al.* (2007) بأن حجم مجلس الإدارة وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بشكل كبير بمستوى الإفصاح في سوق الأوراق المالية في هونغ كونج وتايلاند أو دراسة Akbas (2016) التي وجدت أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح للشركات في السوق المالية التركية. في المقابل فإن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج دراسة (Torchia and Calabr, 2016) التي أشارت إلى ارتباط سلبي وقوي بين حجم مجلس الإدارة وبين مستوى شفافية التقارير المالية في السوق المالية الإيطالية. قد يرجع الاختلاف في النتائج إلى ما ذكره (Samaha *et al.* 2015)، فمن خلال مراجعة لنتائج الدراسات السابقة حول أثر ممارسات الحوكمة على شفافية التقارير المالية بينت الدراسة أن ذلك التأثير يختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى ومن نوعية إفصاح إلى آخر كما يتأثر بقوة الأنظمة في حماية المستثمرين.

إلى جانب تلك العوامل محل اهتمام الدراسة، فإن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد تعطي أيضاً تأكيداً على أهمية بعض العوامل المستخدمة في الدراسة عوامل ضابطة، حيث تبين ارتباط عوامل حجم الشركة مقاس على أساس إجمالي الموجودات وربحية الشركة على أساس نسبة العائد إلى الموجودات (ROA) بشفافية التقارير المالية لشركات التأمين؛ حيث بلغت قيمة t الإحصائية لهذين العاملين 2.141 و 4.606 على التوالي وهذه قيم معنوية سواء عند مستوى 1% أو 5%. تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Alfraih and Almutawa (2014)، حول أهمية حجم وربحية الشركة في مستوى إفصاح الشركات الكويتية، ودراسة السهلي (2011) حول أهمية حجم الشركة في مستوى شفافية التقارير المالية للشركات السعودية.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

سعت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، ودولة قطر وبين البيئة التنظيمية، والمراجع الخارجي لحسابات الشركة، وحجم مجلس إدارة الشركة. تبنت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية المنشورة لـ 68 شركة تأمين؛ حيث بلغ إجمالي القوائم المالية التي خضعت للدراسة 323 قوائم مالية؛ تغطي الفترة من 2009 إلى 2014. تم فحص شفافية القوائم المالية من خلال قائمة تضمنت 27 بنداً؛ تم بناءها من خلال الرجوع إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم 4 " عقود التأمين "، والدراسات السابقة.

بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة عالية بين البيئة التنظيمية (الدولة مقر الشركة) ونوعية مكتب المراجعة الخارجي وبين مستوى شفافية القوائم المالية لشركات التأمين؛ بينما لم تظهر النتائج وجود ارتباط بين حجم مجلس إدارة الشركة وبين مستوى شفافية القوائم المالية لهذه الشركات. تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة حول أهمية البيئة التنظيمية في مستوى الإفصاح والشفافية (Morris *et al.*, 2012; Al-Shammari *et al.*, 2008)، ودور المراجع الخارجي في تحسين شفافية وإفصاح القوائم المالية (Phua *et al.*, 2014; Demir and Bahadir, 2014; Alfrah and Almutawa, 2011).

فمن زاوية البيئة التنظيمية للبيئة الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي، فإنه يمكن القول بأن هذه النتائج تعكس إلى حد ما أبعاد بيئة المعلومات المالية في المنطقة؛ فمن جانب تقوم التنظيمات والتشريعات في دول المنطقة بدور مهم في دفع الشركات إلى إعطاء معلومات عن أنشطتها في تقاريرها المالية السنوية بسبب طبيعة هذه الأسواق كأسواق ناشئة وتحتاج إلى التدخل الحكومي؛ ومن جانب آخر فإن هناك اختلاف بين هذه الدول من حيث تبنيها لسوق يخضع لتنظيمات وتشريعات أكثر كثافة وبين سوق يميل إلى منح حرية أكبر للسوق في تحديد نوعية وكمية المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية للشركات. فمثلاً المشرع السعودي قد يكون أكثر ميلاً في تحديد تفاصيل المعلومات الواجب توافرها في هذه التقارير المالية للشركات؛ بينما المشرع في الأسواق الإماراتية قد يكون أقل تفصيلاً في تحديد كمية هذه المعلومات ونوعيتها بسبب اختلاف رؤيتهم حول دور المشرع في منظومة آليات السوق وقدرة هذه الأسواق على تحقيق العدالة بين المتعاملين. اختلاف هذه الرؤية قد يرجع إلى أمور متعددة من أهمها طبيعة المتعاملين في السوق المالية كنسبة المستثمرين الأفراد إلى نسبة المؤسسات الاستثمارية، أو السياسة المتبعة بخصوص الاستثمار الأجنبي، أو مدى التقدم والتطور في تنظيمات السوق المالية (Alkhabeer Capital, 2014)، أو دور السوق المالية في تمويل الشركات (Association of Corporate Counsel, 2013).

ومن الجانب الآخر، فإن تأكيد نتائج الدراسة على أهمية دور المراجع الخارجي في تحسين مستوى شفافية القوائم المالية يعكس أهمية جودة المراجعة الخارجية في تحسين مستوى شفافية القوائم المالية في دول الخليج. فشركات المراجعة الكبرى تعمل وفقاً لأسلوب موحد على المستوى الدولي وتستند إلى خبرات ومهارات دولية وتستند إلى أساليب رقابة نوعية عالية تجعلها أكثر قدرة على تقديم أفضل الممارسات في ما يتعلق بخدمات المراجعة والتدقيق (Girdhar, 2015)؛ لذا فإن دورها يمكن أن يكون جوهرياً في تحسين مستوى الشفافية خاصة في الدول النامية التي لا تملك قدرات وآليات كافية للتأكد من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أو أفضل ممارسات الشفافية العالمية كما في الدول محل الدراسة.

وحيث إن الجهات التشريعية في هذه الدول تتبنى رؤى وإستراتيجيات تنموية تسعى من خلالها إلى تنويع مصادر الدخل من خلال برامج طموحة لتحفيز الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية، فإن رفع مستوى شفافية التقارير المالية؛ ومن ثم تحسين ظروف البيئة الاستثمارية أمراً في غاية الأهمية (Hansen et al., 2016). وحيث بينت نتائج الدراسة أهمية العلاقة بين مستوى شفافية القوائم المالية وبين القوانين والتشريعات الحكومية وجودة المراجعة الخارجية فإن الدراسة توصي بـ:

- زيادة القوانين والأنظمة التي تهدف إلى رفع مستوى شفافية التقارير المالية وعدم الاكتفاء بقوى السوق في تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعيتها؛ حيث لا تزال هذه الأسواق في مرحلة النمو؛ ومن ثم غير قادرة على تحفيز المتعاملين في السوق على رفع شفافية معاملاتهم التجارية.
- زيادة الاهتمام بجودة أساليب مراجعة وتدقيق الحسابات سواءً من حيث تنظيم المهنة، أو تحسين أساليب مراقبة جودة الأداء المهني، أو في مجالات التدريب والتأهيل المهني.
- مزيد من البحوث المستقبلية حول بيئة المعلومات في الأسواق المالية في دول الخليج العربي. في هذا الجانب قد يكون من المفيد دراسة أثر مستوى شفافية التقارير المالية في الدول الخليجية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تبني أساليب أخرى لإعادة دراسة فرضيات هذه الدراسة، أو استخدام مؤشرات أخرى لقياس شفافية التقارير المالية كجودة الربحية، جودة آليات حوكمة الشركات، أو جودة المراجعة الخارجية.
- كغيرها من الدراسات لا تخلو هذه الدراسة من بعض القصور التي ينبغي التنبيه إليها؛ ومن أهمها اعتماد البحث على أسلوب تحليل المحتوى؛ فعلى الرغم من الحرص الشديد في بناء بنود الشفافية كالرجوع إلى المعايير والدراسات ذات العلاقة؛ ومن ثم عرضها على مجموعة من الزملاء ذوي الخبرة في موضوع الدراسة؛ فإن هناك احتمال عدم كفاية هذه البنود، أو أخطاء تتعلق بعملية فحص القوائم المالية وترميز هذه البنود. ولتخفيف آثار هذه المشكلة فقد تم تبني عدد من الطرق كفحص وترميز القوائم المالية من قبل مساعد الباحث

أولاً؛ ومن ثم فحص عينة من هذه القوائم المالية من قبل الباحث للتأكد من صحة ترميز البيانات؛ كذلك تم إجراء اختبارات لقياس درجة الملائمة والاعتماد لبنود القائمة وبينت النتائج درجة مناسبة لغرض الدراسة.

المراجع

- محمد سلطان السهلي، 2011، مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 10، العدد 2: 36-11.
- النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2006، أسترجم في أغسطس 3-2017، من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: <http://www.gosi.gov.sa/portal/web>
- نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، 2005، أسترجم في أغسطس 5-2017، من وزارة المالية السعودية: <https://www.mof.gov.sa/docslibrary/RegulationsInstructions/Documents.pdf>
- تداول، 2014، تقرير السوق المالية، أسترجم في أغسطس 10-2017 من تداول: <http://www.tadawul.com.sa>.
- Akbas H.E. 2016. The Relationship Between Board Characteristics and Environmental Disclosure: Evidence from Turkish Listed Companies. *South East European Journal of Economics and Business*, 11 (2): 12-30.
- Alfraih1, M. M., and Almutawa, A.M. 2014. Firm-Specific Characteristics and Corporate Financial Disclosure: Evidence from an Emerging Market. *International Journal of Accounting and Taxation*, 2 (3): 55-78.
- Alkhabeer Capital. 2014. Saudi Tadawul on the Global Map. Retrieved on March 10- 2016, from: <http://www.alkhabeer.com>.
- Al-Malkawi, H. N, Pillai, R. R., and Bhatti, I. 2014. Corporate Governance Practices in Emerging Markets: The Case of GCC Countries. *Economic Modelling*, 38(C): 133-141.
- Al-Masah Capital Limited. 2011. GCC Real Estate: Back on Growth Track. Retrieved on July 5-2017, from Al-Masah Capital Limited: almasahcapital.com/uploads/report/pdf/report_24.pdf.
- Al-Shammari, B., Brown, P., and Tarca, A. 2008. An Investigation of Compliance with International Accounting Standards by Listed Companies in the Gulf Co-Operation Council Member States'. *The International Journal of Accounting*, 43 (4): 425-447.
- Angell, N. 2006. An Overview of Legal Structures In The GCC Countries -

Issues of Risk and Strength. Retrieved on June 27-2017, from World Services Group: <http://www.worldservicesgroup.com/publications.asp?action=article&artid=1649>.

- Armstrong, C. S., Guay, W. R., Mehran, H., and Weber, J.P. 2016. The Role of Financial Reporting and Transparency in Corporate Governance. *Economic Policy Review*, 22 (2): 107-128.
- Association of Corporate Counsel. 2013. Emea Briefings June 2013: Doing Business in the GCC. Retrieved on June 25-2017, from Association of Corporate Counsel: <https://www.acc.com/chapters/euro/upload/ACC-EMEABriefings-June-2013-Digital-Docket.pdf>.
- Brüggemann, ULF., Hitz, J.-M., and Sellhorn, T. 2013. Intended and Unintended Consequences of Mandatory IFRS Adoption: A Review of Extant Evidence and Suggestions for Future Research. *European Accounting Review*, 22 (1):1-37.
- Bushman, R.M., and Smith, A.J. 2003. Transparency, Financial Accounting Information and Corporate Governance. *Economic Policy Review*, 9(1):65-87.
- Capital Business. 2016. The GCC insurance sector is geared to grow. Retrieved on June 27-2017, from Capital Business: <http://www.capitalbusiness.me/main/details/business-planet/92>.
- Cerf, A. R. 1961. Corporate Reporting and Investment Decisions. Berkeley, University of California Press.
- Cheung, S.Y-L., Connelly, J.T., and Limpaphayom, P. 2007. Determinants of Corporate Disclosure and Transparency: Evidence from Hong Kong and Thailand. *International Corporate Responsibility Series*, 3:313-342.
- Danielsen, B. R., Harrison, D. M., Ness, R. A., and Warr, R. S. 2013. Liquidity, Accounting Transparency, and the Cost of Capital: Evidence from Real Estate Investment Trusts. *Journal of Real Estate Research*, 36 (2):221-251.
- Daske, H., Hail, L., Leuz, C., and Verdi, R. 2008. Mandatory IFRS Reporting Around the World: Early Evidence on the Economic Consequences. *Journal of Accounting Research*, 46 (5):1085-1142.
- Demir, V., and Bahadir, O. 2014. An Investigation of Compliance With International Financial Reporting Standards by Listed Companies in Turkey. *Accounting and Management Information Systems*, 13 (1): 4-34.
- Deutsche Bank. 2012. GCC financial markets: Long-term prospects for finance in the Gulf region. Retrieved on June 20-2017, from Deutsche Bank:
- Dodd, R. 2002. The Economic Rationale for Financial Market Regulation.

Retrieved on March 5- 2016, from Financial Policy Forum: www.financial-policy.org <http://www.financialpolicy.org>.

- Easley, D., and O'hara, M. 2004. Information and the Cost of Capital. *The Journal of Finance*, 59(4):1553-1583.
- Fishman, M. J., and Hagerty, K. M. 1989. Disclosure Decisions by Firms and the Competition for Price Efficiency. *The Journal of Finance*, XLIV(3): 633-646.
- Girdhar, S. 2015. The Internationalization of Big Accounting Firms and the Implications on their Practices and Structures: An Institutional Analysis. PhD thesis. Retrieved on March 2-2016, from Aarhus University, Denmark: https://pure.au.dk/ws/files/87213551/PhD_thesis_Sakshi_Girdhar.pdf.
- Gregoriou, A. 2008. The Asymmetry of the Price Impact of Block Trades and the BidAsk Spread: Evidence from the London Stock Exchange. *Journal of Economic Studies*, 35(2):191-199.
- Hansen, B., Miletkov, M. K., and Wintoki, M. B. 2016. Investor Protection and the Role of Firm-Level Financial Transparency in Attracting Foreign Investment. *Financial Review*, 50 (3): 393-434.
- Hassan, O. P., and Marston, C. 2010. Disclosure Measurement in the Empirical accounting Literature - A Review Article. Accountancy Discussion Papers, No. 1004. Retrieved on March 20-2016, from Heriot Watt University: <https://www.hw.ac.uk/schools/social-sciences/documents/dp2010-aef04.pdf>.
- Heyman, W. H., and Rowland, D. D. 2006. An Investment Management Methodology for Publicly Held Property/Casualty Insurers. *Journal of Applied Corporate Finance*, 18(1): 36-53.
- Hodgdon, C., Tondkar, R. H., Adhikari, A. A., and Harless, D.W. 2009. Compliance with International Financial Reporting Standards and Auditor Choice: New Evidence on the Importance of the Statutory Audit. *The International Journal of Accounting*, 44(1): 33-55.
- Hsieh, H. F., and Shannon, S. E. 2005. Three Approaches to Qualitative Content Analysis. *Qualitative Health research Journal*, 15 (9):1277-1288.
- International Accounting Standards Board- IASB. 2004. IFRS 4 Insurance contracts. Retrieved on November 7-2015, from IASB: <http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Insurance-Contracts/Pages/Insurance-Contracts.aspx>.
- Jeanjean, T., and Stolowy, H. 2008. Do Accounting Standards Matter? An Exploratory Analysis of Earnings Management Before and After IFRS Adoption. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(6): 480-494.

- KPMG,. 2011. SEC Staff Describes One Potential Approach of Incorporating IFRS into Financial Reporting System for U.S Issuers-Issue 4 IFRS Developments. Retrieved on March 15-2016, from KPMG: <http://www.kpmginstitutes.com/financial-reporting-network>.
- Lepădatu, G. V., and Pîrnău, M. 2009. Transparency in Financial Statements (IAS/IFRS). *European Research Studies*, XII(1): 101-108.
- Masry, M. 2015. Measuring Transparency and Disclosure in the Egyptian Stock Market. *Journal of Finance and Bank Management*, 3(1): 25-36.
- Mateescu, R. A. 2015. Corporate Governance Transparency and Board Independence: the Case of Four European Emerging Countries. *Accounting and Management Information Systems*, 14 (4): 770-790.
- Morris, R. D, Susilowati, I. and Gray, S. J. 2012. The Impact of IFRS Adoption Versus Non-Adoption on Corporate Disclosure Levels in the Asian Region. In *Programme & Proceedings American Accounting Association Annual Meeting*, Retrieved on November 7-2015, from American Accounting Association: <http://aaahq.org/AM2012/abstract.cfm?submissionID=3225>.
- Moumen, N., Othman B. H., and Hussainey K. 2016. Board Structure and the Informativeness of Risk Disclosure: Evidence from MENA Emerging Markets. *Advances in Accounting: incorporating Advances in International Accounting*, 34 (4): 82-97.
- Neuendorf, K. A. 2002. *The Content Analysis Guidebook*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Palepu, K. G., Healy, P., and Bernard, V. 2000. *Business Analysis & Valuation: Using Financial Statements*: 2nd Edition. South-Western College Publishing, Thomson Learning.
- Phua, L. K., Lau, A.H., and Chris, P. 2011. Competitive Advantages of Audit Firms in the Era of International Financial Reporting Standards: An Analysis Using the Resource- Based View of the Firm. *International Proceedings of Economics Development and Research*, 3: 308-313. Retrieved on March 7-2016, from: <http://www.ipedr.com/list-24-1.html>.
- Ponce, H. G., Hlaciuc, E., Mate, D. and Măciucă, G. 2016. Empirical Study of Financial Disclosure Compliance with IFRS: Evidence from Listed Romanian Companies. *Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice*, 2016(1): 1-15.
- Prentis, E. L. 2013. Competitive Market Economies: Self-Regulating Markets vs. Economic Stability and the Paradox of Change. *Journal of Business, Economics & Finance*, 2(2): 95-109.
- Qatar Financial Centre (QFC). 2016. Mena Insurance Barometer 2016: An

Annual Market Survey. Retrieved on June 26-2017, from Qatar Financial Centre: www.qfc.qa/.../MENA%20Insurance%20Barometer%202016.pdf

- Samaha, K., Khlif, H., and Hussainey, K. 2015. The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta-Analysis. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. 24:13-28.
- Shehata, N. F. 2015. Development of Corporate Governance Codes in the GCC: An Overview. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*. 15(3): 315-338.
- Standards & Poor's Ratings Services. 2015. GCC Insurance Regulation: Companies And Regulators Will Both Have To Up Their Game. Retrieved on June 27-2017, from Standards & Poor's Ratings Services: www.standardandpoors.com/ratingsdirect.
- Torchia, M., and Calabrò, A. 2016. Board of Directors and Financial Transparency and Disclosure. Evidence from Italy. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 16 (3): 593-608.
- Watrin, C., and Ullmann, R. 2012. Improving Earnings Quality: The Effect of Reporting Incentives and Accounting Standards. *Advances in Accounting: incorporating Advances in International Accounting*, 28: 179 -188.

ABSTRACT

Relationship between Financial Statements' Transparency and Regulatory Environment, External Auditor and Company's Board of Directors Size: Content Analysis of Financial Statements of Insurance Companies in Gulf States

Ali A. Alnodel
Qassim University

This study aims to investigate whether there is a relationship between the level of transparency of financial statements of insurance companies and the regulatory environment, external auditor and size of the company's board of directors in KSA, UAE and Qatar. It employs content analysis approach to examine 323 financial statements published by 68 insurance companies during 2009-2014. The regression results show a significant relationship between the level of financial statements' transparency and the regulatory environment and external auditor, as well as company's size and profitability. The study recommends' stimulating governmental regulations and auditing practices in order to improv transparency of financial reporting.

علي عبدالله النودل أستاذ مشارك بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم؛ وحاصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة من كلية المحاسبة والمالية، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة، عام 2004. وتشمل اهتماماته البحثية: الإفصاح المالي، والمراجعة الخارجية، والاحتيايل المالي والحوكمة. وهو محاسب قانوني مرخص في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية. nodl@qu.edu.sa